مساحات فكرية

وجهات نظر متعارضة تصدر عن رع للدراسات - يوليو ٢٠٢٦

هل ينزع سلاح حزب الله أم لا؟

مساحات فكرية

يونيو 2026

إلكترونية تحمل وجهات نظر متباينة
تصدر عن

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير الأكاديمي
د. أبوالفضل الإسناوي
المشرف العام
لواء أحمد زغلول
المدير التنفيذي
د. أسماء دياب
نائبا مدير المركز
د. نورهان العباسي
د. هند المحلي سلطان
مساعدا مدير المركز
د. أشرف دبش
م. إسلام خالد
المنسق الأكاديمي
ضياء نوح
محرر عام مساحات فكرية
سارة أمين
المخرج الفني
أحمد خالد
الهيئة العلمية للمركز
د. حسام البقيعي
خالد محمد على
رضوي محمد
جيهان عبدالرحمن جاد
د. دعاء الهواري
ريهام السادات
سناء عوض الله

RCSS

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العدد الخامس - يونيو 2026

تعريف مركز رع للدراسات:

تأسس مركز رع للدراسات في يناير ٢٠٢١، كمركز تنويري، اسمه من الحضارة المصرية القديمة، وما مثله الإله " رع " من الضوء والضياء، قاصداً أن يكون المركز منصة فكرية تنويرية، تطرح الحلول والبدائل لصناع القرار في مصر والدول العربية، ساعياً إلى رصد وتحليل التحولات والتغيرات الكبرى في العالم وفي الأقاليم الجغرافية المهمة، وبخاصة الشرق الأوسط، ومحاولة استشراف تأثير هذه التحولات مستقبلاً، وتأثيرها على المنطقة.

يمنع الاقتباس أو إعادة النشر إلا بإذن

العنوان: ١٢ شارع اليمن، ميدان لبنان، المهندسين.

الهاتف: +٢٠١٠١١٥٠٢١٤٨ - +٢٠٢٣٣٠٢٨٢١٤

البريد الالكتروني: INFO@RCSSEGYPT.COM

تقديم

| سارة أمين
باحثة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط

تأتي هذه النسخة من سلسلة «مساحات فكرية»، الصادرة عن مركز رع للدراسات الاستراتيجية، لتفتح النقاش حول أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا في المشهد اللبناني والإقليمي الراهن، وهو ملف مستقبل سلاح حزب الله اللبناني بين الدعوات المطالبة بنزعه، والاتجاهات التي ترى ضرورة الإبقاء عليه في ظل المعطيات الأمنية والسياسية القائمة.

لا يُنظر إلى هذا الملف باعتباره نقاشًا مرتبطًا بالسلاح في صورته العسكرية فقط، وإنما باعتباره قضية متشابكة ترتبط بمفهوم الدولة، وحدود السيادة، ومعادلات الردع، وطبيعة التهديدات الإقليمية، فضلًا عن ارتباطه بمستقبل التوازنات داخل لبنان وموقعه ضمن بيئة إقليمية تشهد تحولات متسارعة.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الإصدار إلى تقديم مساحة فكرية وتحليلية تستعرض رؤى نخبة من الخبراء والمفكرين والباحثين، من اتجاهات مختلفة، حول سؤال جوهري يفرض نفسه بقوة في المرحلة الحالية: هل يمثل نزع سلاح حزب الله مدخلًا لتعزيز الدولة اللبنانية واستقرارها، أم أن الإبقاء عليه لا يزال ضرورة تفرضها اعتبارات الردع والأمن والتوازنات الإقليمية؟

كما يُناقش الإصدار محددات استمرار هذا السلاح، والعوامل التي تعزز بقاءه أو تدفع نحو إعادة النظر فيه، إلى جانب استعراض التداعيات المحتملة لكل سيناريو؛ سواء على مستوى الداخل اللبناني، أو على مستوى البيئة الإقليمية الأوسع، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، واتساع دوائر التصعيد، واستمرار المواجهات العسكرية، وما تفرضه من إعادة تقييم لمعادلات الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

ولا يهدف هذا الإصدار إلى تبني موقف بعينه أو ترجيح رأي على آخر، بقدر ما يسعى إلى تقديم قراءة متعددة الزوايا، تُبرز تعقيد هذا الملف وتشابك أبعاده السياسية والأمنية والاستراتيجية، وتمنح القارئ مساحة أوسع لفهم السياقات المختلفة التي تحكم النقاش حول مستقبل سلاح حزب الله بكافة أبعاده.

"سلاح حزب الله في لبنان.. من شرعية المقاومة إلى معادلة الردع"

هاني زايد

الكاتب والباحث في العلاقات الدولية

يُعد ملف سلاح حزب الله أحد أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في المشهد اللبناني، نظرًا لارتباطه المباشر بمفاهيم السيادة والأمن الوطني والقومي والظروف الإقليمية التي تبرر استمرار امتلاكه لقدرات عسكرية مستقلة، باعتبارها جزءًا من منظومة الردع اللبناني في مواجهة التهديدات الخارجية.

ولا يمكن فهم أهمية احتفاظ حزب الله بسلاحه بمعزل عن السياقات التاريخية التي صاحبت ظروف نشأته، أو عن البيئة الإقليمية التي ما تزال تلقي بظلالها على المشهد اللبناني ككل؛ إذ يرتبط استمرار امتلاك الحزب لسلاحه بمنظومة معقدة من التفاعلات السياسية والأمنية والاجتماعية التي تشكّلت على مدار عقود.

نشأ حزب الله أوائل ثمانينيات القرن الماضي في ظل ظروف استثنائية شهدها لبنان، أبرزها الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية عام 1982 والحرب الأهلية التي امتدت من 1975 وحتى 1990، والتي أنهكت مؤسسات الدولة وأضعفت بنيتها الأمنية والعسكرية، وأفقدتها القدرة على بسط سلطتها الكاملة على أراضيها.

الجذور التاريخية للمعادلة الحالية

مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لسنوات طويلة، اكتسبت فكرة المقاومة المسلحة زخمًا شعبيًا وسياسيًا، خاصة في المناطق الأكثر تضررًا من العمليات العسكرية الإسرائيلية. وخلال تلك الفترة، تمكّن حزب الله من بناء قدراته العسكرية والتنظيمية، مستفيدًا من الدعم السياسي والعسكري الذي تلقاه من حلفائه الإقليميين، ومن حالة الفراغ التي عانت منها مؤسسات الدولة اللبنانية.

ومثّل تواجد الحزب في الضاحية الجنوبية لبيروت ما يمكن وصفه بال»المحطة الفاصلة»، حيث تصدى الحزب -والذي كان يعرف آنذاك بـ»تنظيم المقاومة الإسلامية»- لتقدم الجيش الإسرائيلي في محلة الأوزاعي والليلكي المتجاورتين في الضاحية الجنوبية لبيروت في صيف عام 1982.

وفي مقابل ضعف مؤسسات الدولة اللبنانية، خرج حزب الله من الحرب الأهلية اللبنانية في الثمانينيات -التي انتهت باتفاق الطائف عام 1989- وهو أقوى من الجيش الوطني اللبناني، والذي تعرض لانقسامات عدة على أسس طائفية وجرى حله خلال ذلك الصراع؛ حيث نص اتفاق الطائف، والذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت خمسة عشر عاما، على حل جميع الميليشيات باستثناء حزب الله باعتباره حركة "مقاومة" ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان وليس ميليشيا مسلحة.

حزب الله طليعة للمقاومة

بدعم من إيران ومن النظام السوري السابق، رسخّ حزب الله نفسه كطليعة للمقاومة، ما مهد أمامه الطريق للاحتفاظ بترسانته العسكرية والانتقال إلى مرحلة أوسع تتعلق بالأهمية الوظيفية لسلاح حزب الله ومستقبله داخل النظام اللبناني في مرحلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في 25 مايو من عام 2000. حيث رسخّ الحزب وجوده في الضاحية الجنوبية لبيروت كمعقل رئيسي ورمز سياسي، وقاعدة شعبية وسياسية، تتركز فيها المقرات الرئيسية، والمؤسسات السياسية، والقيادية، والاجتماعية، والإعلامية التابعة له.

وفي السياق، أصبح الحزب جزءًا من معادلة إقليمية أوسع تتصل بمفهوم الردع والصراع مع إسرائيل، إضافة إلى ارتباطه الاستراتيجي الوثيق بإيران ضمن ما يعرف بـ"محور المقاومة". وقد عززت حرب 2006 ضد إسرائيل هذه المعادلة.

من التحرير إلى الردع

مثّل الانتقال من مفهوم "المقاومة للتحرير" إلى مفهوم "الردع ومنع الاعتداء" أحد أهم التحولات التي شهدها خطاب حزب الله. فبعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي المباشر لمعظم الأراضي في الجنوب اللبناني، أصبح احتفاظ الحزب بترسانته العسكرية ركيزة أساسية لمنع أي عمليات عسكرية إسرائيلية محتملة ضد لبنان، استنادًا إلى تاريخ طويل من تجارب العدوان الإسرائيلي على لبنان.

وتحت لافتة "الردع ومنع الاعتداء"، يمثل امتلاك حزب الله لقدرات عسكرية مؤثرة أحد أهم الأدوات الفاعلة لرفع كلفة أي مواجهة أو عدوان إسرائيلي محتمل. وعززت حرب يوليو 2006 هذا التصور لدى شريحة لبنانية كبيرة ترى أن الحزب تمكن من فرض معادلة ردع جديدة على الرغم من الفارق الكبير في الإمكانات والقدرات العسكرية بين الجانبين.

وفي هذا السياق، بات سلاح حزب الله جزءًا من رؤية أمنية أوسع تتجاوز الحدود اللبنانية لتتصل بالتوازنات الإقليمية والصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، باعتباره "الخصم الأصعب لإسرائيل" في لبنان.

قدرات عسكرية كبيرة

تقدر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عدد صواريخ حزب الله بنحو 150 ألف قذيفة وصاروخ من أنواع مختلفة، وذات مدى متنوع، فيما يبلغ عدد مقاتليه 45 ألفًا، وفق الوكالة. بينما قال الأمين العام السابق للحزب حسن نصر الله، والذي اغتالته إسرائيل في 27 سبتمبر 2024، إن لدى الحزب أكثر من 100 ألف مقاتل.

وبحسب تقارير إعلامية، يمتلك ترسانة عسكرية ضخمة ومتنوعة تصنف ضمن أكبر الترسانات العسكرية التي تمتلكها جهات غير حكومية في العالم. وتتوزع هذه الأسلحة بين قدرات هجومية ودفاعية مختلفة، منها صواريخ قصيرة المدى تشمل قذائف الكاتيوشا وجراد غير الموجهة، بمدى يصل إلى 40 كيلومترًا، وصواريخ متوسطة المدى مثل "فجر-5" و"خيبر-1"، بمدى يبلغ نحو 100 كيلومتر، وصواريخ بعيدة المدى أبرزها "زلزال"، و"فاتح-110" إيرانية الصنع، والقادرة على حمل رؤوس متفجرة ثقيلة لمدى يتراوح بين 200 إلى 300 كيلومتر ومجهزة بأنظمة توجيه دقيقة.

وبحسب تقرير نشره موقع "ميليتاريووتش" الأمريكي المتخصص في الشؤون العسكرية، فقد حقق الحزب نجاحات كبيرة في إضعاف شبكة الدفاع الجوي الإسرائيلية "القبة الحديدية" قصيرة المدى خلال الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران؛ حيث وجه ضربات دقيقة وفعالة استهدفت منصات الإطلاق والرادارات المرتبطة بها، ما يعد أحد أبرز النكسات التي واجهتها إسرائيل في غزوها لجنوب لبنان. كما دمر الحزب ما بين أربع وخمس وحدات من أنظمة "القبة الحديدية" خلال شهر مايو 2026، ويمثل هذا معدل خسائر غير مقبول لإسرائيل، التي تمتلك ما بين 30 إلى 40 وحدة، بحسب "ميليتاريووتش".

ويحتفظ الحزب بكثير من الصواريخ المضادة للدبابات بعيدة المدى؛ والتي استخدمها لأول مرة في عام 2024 من خلال صاروخ "ألماس"، صاروخ إيراني يكافئ صاروخ جافلين الأمريكي، ويتمتع بقدرات استهداف مماثلة خارج نطاق الرؤية المباشرة.

محدودية قدرات الدولة اللبنانية

تمثل التحديات التي تواجهها الدولة اللبنانية في المجالين الأمني والعسكري أحد أبرز العوامل التي تفسر أهمية استمرار احتفاظ حزب الله بسلاحه. فعلى الرغم من الدور الوطني الذي يؤديه الجيش اللبناني، إلا أن محدودية الإمكانات المالية والتسليحية واللوجستية تجعل قدرته على مواجهة التهديدات الخارجية الكبرى محل نقاش دائم. كما أثرت الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدها لبنان خلال السنوات الأخيرة بصورة مباشرة على مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية. وبحسب تقديرات البنك الدولي، كلفت الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2024 القطاع المالي اللبناني حوالي 70 مليار دولار، إضافة إلى 11 مليار دولار أخرى كاحتياجات لإعادة الإعمار والتعافي. وفقدت الليرة اللبنانية منذ ذلك الحين أكثر من 90% من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي.

وفي ظل هذه الظروف، يشكل حزب الله –وسلاحه- جزءًا هامًا في مواجهة الإخلال بميزان الردع الذي تعجز الدولة اللبنانية عن تغطيته بشكل كامل جراء الأزمات

الاقتصادية، فضلًا عن إشكالية أعمق تتعلق بطبيعة الدولة اللبنانية نفسها، وقدرتها على تحقيق احتكار فعلي ومنفرد لاستخدام القوة في ظل نظام سياسي قائم على التوازنات الطائفية والتوافقات المعقدة.

البُعد السياسي الداخلي

لا يمكن فصل قضية سلاح حزب الله عن الدور السياسي الذي يؤديه الحزب داخل المؤسسات اللبنانية. فالحزب ليس مجرد تنظيم عسكري، بل هو قوة سياسية فاعلة تمتلك تمثيلًا نيابيًا وحضورًا مؤثرًا في الحكومات المتعاقبة، فضلًا عن شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والخدمية، حيث يتجاوز النشاط الاقتصادي والاجتماعي لحزب الله طابعه العسكري التقليدي، ليُشكل شبكة متشعبة من المؤسسات التعليمية والصحية، ودعم الشهداء، ويدير مشروعات مرتبطة بالبناء والإعمار، ويوفر برامج دعم اجتماعي عبر بطاقات استهلاكية مخصصة للمناصرين والعناصر، وصولا إلى مبادرات في قطاع المحروقات.

وقد ساهم هذا الاندماج في منح الحزب شرعية سياسية تختلف عن صورة التنظيمات المسلحة التقليدية. كما أن وجوده ضمن التركيبة السياسية اللبنانية جعل التعامل مع ملف السلاح أكثر تعقيدًا، إذ أصبح مرتبطًا بالتوازنات الداخلية وبالعلاقات بين القوى والطوائف المختلفة.

الحاضنة الاجتماعية والشعبية

يمثل حزب الله ظهيرا شعبيًا وسياسيًا ومذهبيًا فاعلًا باعتباره –ومعه حركة أمل- الحاضنة الشعبية للشيعة في لبنان؛ ويحظى بتمثيل فاعل في مجلس النواب اللبناني من خلال "كتلة الوفاء للمقاومة"؛ وهي الجناح السياسي والكتلة البرلمانية للحزب، والتي تأسست الكتلة مع دخوله المعترك النيابي عام 1992، وتتولى تمثيل الحزب سياسيًا وتشريعيًا، وتمثل قوة أساسية في المشهد السياسي اللبناني.

ويستند حزب الله أيضًا إلى قاعدة اجتماعية وشعبية واسعة، خصوصًا داخل البيئة الشيعية في لبنان، التي تمثل نحو 31.5% من سكان البلاد؛ حيث ينظر إليه باعتباره قوة وفرت الحماية والدفاع عن مناطقهم خلال مراحل مختلفة من الصراع.

وفي المحصلة، تتجاوز قضية احتفاظ حزب الله بسلاحه كونها مسألة عسكرية بحتة، لتصبح جزءًا من معادلة أمنية وسياسية واجتماعية معقدة تشكّلت عبر عقود من الصراعات والتحولات الداخلية والإقليمية؛ وهي معادلة جعلت من حزب الله ركيزة ردع أساسية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، مدعومًا بقدرته على تقديم نموذج لـ"تنظيم هجين" فريد في المشهد اللبناني يجمع بين العمل السياسي والقدرة العسكرية.

وبين اعتبارات الأمن ومتطلبات بناء الدولة، يبقى احتفاظ حزب الله بسلاحه مصدر قوة في بيئة أمنية مضطربة تجعل من الردع عنصرًا أساسيًا في منع التصعيد العسكري، وركيزة أساسية في معادلة توازن القوة التي ترفع كلفة أي هجوم إسرائيلي محتمل.

"سلاح حزب الله ضرورة لبنانية لا يمكن الاستغناء عنها"

د. رفعت سيد أحمد

المدير العام والمؤسس لمركز يافا للدراسات والأبحاث

إن من يطالب بنزع سلاح حزب الله، عليه أن يطالب أيضًا بنزع سلاح إسرائيل، لأن التعامل مع هذه القضية بمعايير مزدوجة لا يمكن أن يقود إلى حل حقيقي أو عادل، بل يكرّس حالة الاختلال القائمة ويجعل أي مقاربة للحل غير قابلة للاستمرار على المدى الطويل. وبطبيعة الحال، فإن هذه المعادلة ستفشل؛ لأن قانون التاريخ يقول إن وجود الاحتلال يقود حتمًا إلى وجود مقاومة، وإن محاولات إنهاء أدوات المقاومة دون إنهاء الأسباب التي أوجدتها لم تؤدِ تاريخيًا إلى استقرار دائم، وإنما إلى إنتاج أشكال جديدة من الصراع. وبالتالي فإن الحديث عن إنهاء سلاح حزب الله دون معالجة السبب الأساسي لوجوده يظل طرحًا ناقصًا لا يتعامل مع جذور الأزمة ولا مع البيئة السياسية والأمنية التي نشأ فيها هذا السلاح واستمر من خلالها

إن السبب الرئيسي لوجود سلاح حزب الله هو استمرار وجود العدو الإسرائيلي، واستمرار التهديدات والاعتداءات التي تعرض لها لبنان تاريخيًا، سواء في سياق الحروب المباشرة أو الضغوط الأمنية والسياسية المستمرة. لذلك فإن أي حديث عن نزع السلاح يجب أن يبدأ أولًا بإزالة الظروف التي أوجدت هذا السلاح، وليس الاكتفاء بالمطالبة بإزالته باعتباره ظاهرة منفصلة عن سياقها السياسي والأمني والتاريخي. ومن هذا المنطلق، فإن الأولوية وفق هذا الطرح لا تكون لنزع أدوات الردع، وإنما لبناء بيئة تجعل الحاجة إليها تتراجع تدريجيًا بصورة طبيعية ومستقرة

إسرائيل في جوهرها ليست دولة تملك جيشًا، بل هي جيش بُنيت له دولة، وهذا الفارق الجوهري يفرض طبيعة مختلفة في التعامل معها. فنحن لا نتعامل مع كيان منزوع القدرة العسكرية أو مع دولة طبيعية بالمعايير التقليدية، وإنما مع قوة عسكرية تمتلك تفوقًا وتسليحًا وقدرات ردع واسعة، إلى جانب شبكة من التحالفات والإمكانات التي تمنحها هامشًا كبيرًا من الحركة. وبالتالي

فإن الرد على هذا الواقع لا يكون عبر إضعاف المقاومة أو تجريدها من أدواتها، وإنما عبر تقوية عناصر الردع وتعزيز قدرة المقاومة على الاستمرار في أداء دورها بما يحقق توازنًا يمنع فرض الوقائع بالقوة

وفي الداخل اللبناني، لا يمكن تجاهل واقع الجيش اللبناني وظروف تكوينه وإمكاناته. فالجيش اللبناني، بحكم تركيبته وطبيعة تكوينه وإمكاناته الحالية، لا يمتلك بمفرده القدرة الكاملة على القيام بمهمة الردع في مواجهة إسرائيل، ولذلك فإن وجود ظهير داعم له يمثل ضرورة في هذا التوقيت وفق هذا التصور. وهذا الظهير يتمثل في المقاومة اللبنانية، التي لا تُفهم باعتبارها كيانًا منفصلًا عن المجتمع اللبناني، وإنما باعتبارها امتدادًا له وجزءًا من معادلة الدفاع التي تشكلت عبر سنوات طويلة من الصراع والتجارب المتراكمة

كما أن المقاومة اللبنانية ليست قوة مستوردة أو مجموعات مرتزقة، وإنما أغلبية أعضاء ومقاتلي حزب الله هم من أبناء القرى والضيعات في الجنوب اللبناني، وهم أبناء الأرض نفسها، وبالتالي فإن الحديث عن المقاومة لا ينفصل عن الحديث عن جزء كبير من المجتمع اللبناني الذي يرى أن الدفاع عن الأرض لا يزال ضرورة قائمة. ومن هذا المنظور، فإن التعامل مع هذا الملف باعتباره ملفًا أمنيًا فقط قد لا يكون كافيًا، لأنه يرتبط أيضًا بهوية سياسية واجتماعية وشعور جماعي تشكل عبر سنوات طويلة من المواجهة

كما ينبغي إعادة النظر بجدية في الوثيقة التي تركها الراحل السيد حسن نصر الله والمودعة لدى الحكومة اللبنانية، باعتبارها وثيقة يمكن البناء عليها في فهم تصور المقاومة لموقعها ودورها ومستقبل العلاقة بينها وبين الدولة اللبنانية. فهذه الوثيقة، وفق هذا التصور، لا ينبغي النظر إليها باعتبارها موقفًا ظرفيًا، وإنما باعتبارها إطارًا يساعد على فهم تصور المقاومة لحدود دورها وكيفية إدارة العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة، وما إذا كانت هناك مسارات يمكن البناء عليها للوصول إلى صيغ أكثر استقرارً

والتاريخ، في تقدير هذا الطرح، يؤكد أن المقاومة تمتلك دائمًا عوامل البقاء والاستمرار والانتصار، وأن البديل عن وجود المقاومة اللبنانية لن يكون الاستقرار أو السلام، وإنما فتح المجال أمام وصول العدو الإسرائيلي إلى قلب بيروت وفرض واقع جديد على لبنان. لذلك لا يوجد بديل حقيقي عن استمرار المقاومة في المرحلة الراهنة من وجهة النظر هذه، خاصة في ظل استمرار التهديدات وعدم وجود تسوية نهائية تعالج مصادر التوتر والصراع

لكن استمرار المقاومة لا يعني بالضرورة استمرارها خارج إطار الدولة، بل إن المسار الأكثر واقعية هو إدماج المقاومة اللبنانية داخل مؤسسات الدولة، وليس التعامل معها باعتبارها طرفًا في خصومة معها. ففكرة الدمج هنا لا تقوم على الإلغاء أو المواجهة، وإنما على تحويل عناصر القوة إلى جزء من البنية الرسمية للدولة بما يحقق قدرًا أعلى من التنظيم والشرعية المؤسسية. ويمكن الاستفادة من نماذج إقليمية مشابهة، مثل التجربة العراقية التي شهدت إدماج الحشد الشعبي ضمن المنظومة الرسمية للدولة بعد مرحلة مواجهة تنظيم داعش.

كما أن المقاومة اللبنانية عُرفت بأنها مقاومة قدمت قياداتها وتضحياتها دفاعًا عن الأرض، والحزب الذي يقدم قادته لا يُهزم بسهولة؛ لأن التضحية هنا ليست مجرد حدث عابر، وإنما جزء من منظومة فكرية وعقائدية ممتدة. وهناك عقيدة راسخة لدى الشيعة منذ استشهاد الإمام الحسين رضي الله عنه وحتى اليوم تقوم على أن الاستشهاد لا يصنع الخوف، وإنما يخلق موروثًا من الدم والتضحية والاستعداد للاستمرار، ويعزز الإيمان بالقضية بدلًا من التراجع عنها. ومن ثم، فإن الرهان على أن الضغوط أو الخسائر وحدها ستؤدي إلى إنهاء فكرة المقاومة قد لا يكون رهانًا واقعيًا وفق هذا المنظور، لأن الفكرة هنا لا تُقدَّم باعتبارها تنظيمًا عسكريًا فقط، وإنما باعتبارها تصورًا ممتدًا للهوية والدور والوجود.

"نزع سلاح حزب الله بالقوة مسار معقد وتفاقم للأزمة"

د. شيرين محمد فهمي

مدرس العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات العربية

تظل قضية تسليم حزب الله لسلاحه ملفًا معقدًا ومحكومًا بتوازنات سياسية وعسكرية دقيقة، في ظل تباين المواقف بين المؤيدين والمعارضين لهذه المسألة. وأؤيد وجهة النظر الرافضة لنزع سلاح الحزب بالقوة وبشكل فوري، لأن هذا المسار قد لا يؤدي إلا إلى نتائج عكسية تزيد من تعقيد المشهد اللبناني بدلًا من احتوائه. وهناك عدة اعتبارات لا يمكن تجاهلها عند تناول مسألة نزع السلاح ألا وهي:

الاعتبار الأول: أن سلاح حزب الله يُعد جزءًا أساسيًا من عقيدته السياسية والعسكرية، بوصفه قوة مقاومة ترى أن دورها يرتبط بحماية سيادة لبنان من التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية، وبما يحقق حالة من توازن الردع تجاه أي هجمات محتملة.

الاعتبار الثاني: يتعلق بانعدام الثقة من جانب الحزب في قدرة الجيش اللبناني على تولي هذا الدور منفردًا؛ إذ يرى الحزب أنه رغم كفاءة الجيش وحجمه، فإنه لا يمتلك حتى الآن القدرات العسكرية واللوجستية الشاملة التي تمكنه من مواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي، وبالتالي يُنظر إلى سلاح الحزب باعتباره عنصرًا مكملًا للقدرات الدفاعية اللبنانية.

الاعتبار الثالث: يتمثل في البعد الإقليمي للملف، حيث يُعد الحزب جزءًا من محور إقليمي مدعوم من إيران، ويُنظر إلى سلاحه باعتباره ورقة قوة ضمن شبكة التحالفات الاستراتيجية الأوسع في منطقة الشرق الأوسط

الاعتبار الرابع: يرتبط بالقضية الأوسع للصراع في المنطقة؛ إذ يُنظر إلى التمسك بالسلاح باعتباره ورقة ضغط سياسية وأمنية تُستخدم في إطار الوصول إلى حلول أشمل للصراع ومحاولات استعادة الأراضي المحتلة، ومن ثم فإن التخلي عن السلاح – وفق هذا الطرح – لا يُنظر إليه باعتباره قرارًا داخليًا لبنانيًا فقط،

وإنما خطوة مرتبطة بسياقات إقليمية وأمنية أكثر تعقيدًا، ما يعني تفريطًا في ورقة قوة استراتيجية.

أما فيما يتعلق بالتداعيات المحلية (الداخلية) والإقليمية المحتملة لاستمرار عدم نزع سلاح الحزب، فإن النتائج – وفق هذا الطرح – ستكون سلبية إلى حد كبير نتيجة للأسلوب القائم حاليًا في إدارة هذا الملف، وما يترتب عليه من انعكاسات على المستويين الداخلي والإقليمي، وهي كما يلي:

التداعيات الداخلية: تتمثل أولى التداعيات في تصاعد حالة "الاستقطاب السياسي" بين مختلف القوى اللبنانية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الدولة على تشكيل حكومات فاعلة وقادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية تدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعيد الاستقرار إلى الداخل اللبناني.

كما تبرز "المخاطر الأمنية" بوصفها أحد أهم التداعيات، إذ إن استمرار وجود السلاح خارج الأطر الرسمية قد يزيد من احتمالات الصدامات المسلحة والتوترات الداخلية، فضلًا عن منح إسرائيل مبررات إضافية لتوسيع نطاق عملياتها العسكرية واستهداف البنية التحتية اللبنانية تحت ذرائع مرتبطة بوجود هذا السلاح.

ومن بين التداعيات الداخلية كذلك "تعطيل سيادة الدولة"، حيث يُنظر إلى استمرار وجود السلاح خارج إطار الجيش اللبناني باعتباره عائقًا أمام بسط الدولة اللبنانية لسلطتها الكاملة وتطبيق القرارات الدولية، وفي مقدمتها القرارات المرتبطة بحصر السلاح بيد المؤسسات العسكرية الرسمية فقط.

التداعيات الإقليمية: إن استمرار "التصعيد العسكري" يظل أحد أبرز النتائج المحتملة، إذ إن بقاء الترسانة العسكرية للحزب يبقي الجبهة الجنوبية مفتوحة على احتمالات الاستنزاف، ويجعل البلاد عرضة للدخول في دورات متكررة من المواجهات والحروب مع إسرائيل.

كذلك استمرار "عزلة لبنان الاقتصادية"، حيث أن استمرار وجود السلاح – وفق هذا التصور – ينعكس سلبًا على الوضع الاقتصادي للبلاد، إذ يحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، ويؤثر على فرص الحصول على الدعم المالي الخليجي والعربي، خاصة في ظل ارتباط تقديم المساعدات وإعادة الإعمار – لدى بعض الدول والجهات المانحة – بقدرة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها الكاملة على أراضيها ومؤسساتها.

ومن التداعيات الإقليمية كذلك "فقدانالقرار السيادي"، حيث إن استمرار ارتباط سلاح الحزب بالاستراتيجيات الإقليمية قد يجعل قرارات السلم والحرب اللبنانية مرتبطة بأجندات خارج الحدود، بما ينعكس على قدرة لبنان الدبلوماسية ويضعف موقفه في أي تسويات أو ترتيبات سياسية مستقبلية.

وفي هذا السياق، فإن معالجة سلاح حزب الله لابد أن تتم باتجاه مقاربة "احتواء السلاح"والتي تقوم على إعادة تنظيم العلاقة معه داخل إطار الدولة، بدلًا من الذهاب إلى خيار المواجهة المباشرة أو النزع الفوري. ويستند هذا الطرح إلى تجارب سابقة شهدت انتقال تنظيمات مسلحة من العمل العسكري إلى الانخراط التدريجي في المسار السياسي.

ويُستشهد في هذا الإطار بتجربة الجيش الجمهوري الأيرلندي، حيث لم يتم تفكيك التنظيم عبر الحسم العسكري المباشر، وإنما جرى إدخاله تدريجيًا في العملية السياسية ضمن ترتيبات متدرجة، رافقتها ضمانات أمنية وسياسية، إلى جانب إنشاء آليات رقابة مستقلة للإشراف على إخراج السلاح من الخدمة بصورة تدريجية ومنظمة

ومن هذا المنطلق، تقوم الفكرة الجوهرية في حالة سلاح حزب الله – وفق هذا التصور – على عدم تبني مقاربة النزع الثوري أو التفكيك المفاجئ، وإنما العمل على إخراج السلاح تدريجيًا من المعادلة العسكرية اللبنانية عبر مسار طويل ومركب يأخذ في الاعتبار الواقع السياسي والأمني الداخلي والتوازنات الإقليمية المحيطة.

غير أن هذه المقاربة لا تحظى بحماسة إسرائيلية، إذ يُنظر إليها باعتبارها مسارًا يحتاج إلى سنوات طويلة للوصول إلى نتائج ملموسة، في حين يوجد تفضيل لتحقيق نتائج أسرع وأكثر مباشرة. كما تُثار مخاوف من أن تتحول المرحلة الانتقالية إلى مساحة تمنح الحزب فرصة لإعادة تنظيم بنيته واستعادة قدراته العسكرية خلال فترة التنفيذ، بما قد يؤدي – من وجهة النظر هذه – إلى إعادة إنتاج التوازنات السابقة بدلًا من إحداث تحول فعلي في الواقع القائم.

"اختلاف الآراء حول سلاح حزب الله اللبناني"

| د. ميساء عبد الخالق

باحثة في العلاقات الدولية

شكّل ملف نزع سلاح حزب الله أحد أكثر القضايا حساسية وتعقيداً في لبنان، نظراً لتشابك أبعاده السياسية والأمنية والإقليمية. وقد انقسمت الآراء الداخلية والخارجية حول هذا السلاح بين مؤيدين يرون فيه عنصر قوة أساسياً في مواجهة إسرائيل وضمانة ردع في ظل استمرار الاعتداءات والاحتلال، ومعارضين يعتبرونه خارج إطار الدولة ويشكّل عائقاً أمام حصرية قرار الحرب والسلم وبسط سلطة الدولة.

وبين هذين الموقفين، يبقى النقاش حول نزع السلاح جزءاً من جدل أوسع يتعلق بهوية الدولة اللبنانية ودورها، وبقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات السيادة من جهة، ومعادلات الردع والأمن الإقليمي من جهة أخرى.

وقد تأسس حزب الله عام 1982 كحركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي في لبنان، وحظي بشرعية سياسية في بيانات وزارية لحكومات لبنانية متعاقبة تحت معادلة "الجيش والشعب والمقاومة". كما تلقى دعماً مالياً وعسكرياً من إيران، التي تُعدّه أحد أبرز حلفائها في المنطقة، إضافة إلى دعم من سوريا قبل سقوط نظام الرئيس بشار الأسد.

وحظي الحزب بدعم شعبي واسع في لبنان والعالم العربي، لا سيما بفعل دوره في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000. إلا أن احتفاظه بسلاحه بعد ذلك التاريخ حوّل هذا السلاح إلى موضع خلاف داخلي وخارجي متزايد.

ومع مرور السنوات، تصاعدت الانتقادات العربية والدولية لدور الحزب، ولا سيما من دول الخليج العربية، التي اتهمته بالتدخل في شؤون دول المنطقة والتأثير على القرار اللبناني الداخلي. كما وُجّهت اتهامات لعناصر مرتبطة بالحزب بالتورط في قضايا أمنية خارج لبنان، من بينها قضية خلية العبدلي في الكويت، الأمر الذي انعكس على علاقات لبنان مع عدد من الدول العربية.

ويُعدّ سلاح حزب الله حالياً أحد أبرز القضايا على الساحة اللبنانية الداخلية، إذ يشكّل محوراً للجدل والأزمات بين من يؤيد بقاءه كأحد أهم أوراق القوة للبنان في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي اللبنانية، وتزامناً مع عدوان موسّع عام 2024، وفي ظل استمرار الاعتداءات اليومية رغم المسارات التفاوضية الجارية بين لبنان وإسرائيل. وفي المقابل، يرى آخرون أن سلاح حزب الله شكّل ذريعة للعدوان الإسرائيلي عقب حربي الإسناد؛ الأولى إسناداً لغزة والثانية إسناداً لإيران.

لم يكن الحديث عن نزع سلاح حزب الله أمراً جديداً، إذ بدأ طرحه بشكل رسمي وعلني منذ إقرار اتفاق الطائف عام 1989، الذي نصّ على حلّ الميليشيات اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة. غير أنّ تطبيق هذا البند استثنى لسنوات سلاح حزب الله، باعتباره "حركة مقاومة" للاحتلال الإسرائيلي، وبحكم ما استند إليه هذا الطرح من مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

ومع مرور الوقت، بدأت الضغوط الداخلية والخارجية تتصاعد باتجاه نزع سلاح الحزب، انسجاماً مع القرارات الحكومية، ولا سيما القرار الصادر في 5 آب/أغسطس 2025، الذي تضمّن بند "بسط سيادة الدولة على جميع أراضيها بقواها الذاتية حصراً"، وتكليف الجيش اللبناني وضع خطة لحصر السلاح قبل نهاية عام 2025. ثم جاء لاحقاً القرار الصادر في 2 آذار/مارس 2026، والذي أقرّ حظر الأنشطة العسكرية والأمنية لحزب الله باعتبارها خارجة عن القانون، وحصر دوره في الشق السياسي، وذلك بعد ساعات من إطلاق الحزب صواريخ باتجاه مدينة حيفا.

وقد واجهت الدولة اللبنانية انتقادات داخلية حادة، في ظل ما اعتبره معارضون أن الوقائع الميدانية أظهرت استمرار امتلاك حزب الله لقدراته العسكرية، رغم إعلان الحكومة السابقة نجاحها في تنفيذ خطة حصر السلاح جنوب الليطاني والانتقال إلى شماله، إلى جانب تعثّر جهود حظر الأنشطة الأمنية والعسكرية للحزب، بما ينعكس على الجدل القائم حول حصرية قرار الحرب والسلم بيد الدولة.

ولم تكن القرارات الحكومية اللبنانية وحدها في هذا المسار، إذ برز هذا التوجّه أيضاً مع صدور قرار مجلس الأمن 1559 في 2 أيلول/سبتمبر 2004، الذي دعا إلى حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

ورغم أن ملف نزع سلاح حزب الله طُرح منذ اتفاق الطائف، ثم تعزّز مع القرار 1559 عام 2004، فإن اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري عام 2005 شكّل نقطة تحوّل أساسية دفعت هذا الملف إلى واجهة الحياة السياسية اللبنانية، وجعلته محوراً رئيسياً في الانقسام الداخلي. ثم عاد الموضوع بقوة بعد حرب تموز 2006 مع صدور قرار مجلس الأمن 1701، الذي شدّد على بسط سلطة الدولة اللبنانية ومنع وجود السلاح خارج إطارها.

وقد شكّل العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان وتداعياته واحدة من أكثر المراحل دموية وكلفة في تاريخ البلاد، إذ أسفر عن سقوط آلاف الضحايا ونزوح أعداد كبيرة من السكان، إلى جانب دمار واسع النطاق في المناطق المتضررة، وهو ما وضع حزب الله في موقف محرج، إذ دخل في هذا المسار إسناداً لإيران.

وفي السياق السياسي الداخلي، برزت مواقف من شريحة لبنانية على المستويين الرسمي والشعبي حمّلت حزب الله مسؤولية الانخراط في الحرب، على خلفية قرار الدخول في المواجهة بذريعة "الإسناد" لإيران، الأمر الذي ساهم في تعميق الانقسام الداخلي حول تداعيات هذا الخيار، مع تمسّك حزب الله بخيار المقاومة ورفض تسليم سلاحه واعتبار المفاوضات المباشرة التي تجريها السلطة اللبنانية مع إسرائيل ذلاً واستسلاماً.

وقد بدا حزب الله أكثر تمسكاً بسلاحه، في ظل إعلان إسرائيل نيتها البقاء في مناطق من جنوب لبنان ضمن ما يُعرف بـ"الخط الأصفر". وفي الوقت الذي يرى فيه الحزب أن إيران هي الضامن الوحيد لوقف إطلاق النار في لبنان، تفيد معطيات بأن المباحثات الإيرانية–الأميركية تضمّنت بنداً واضحاً لوقف الحرب في لبنان ضمن تفاهمات أوسع تهدف إلى احتواء التصعيد العسكري. كما أشارت المعطيات نفسها إلى وجود مسارات متابعة لتثبيت وقف إطلاق النار، في حين يرى مراقبون أن مسار واشنطن للمفاوضات المباشرة بين لبنان وإسرائيل مختلف عن هذه المسارات.

ويرى مراقبون أنه رغم تمسّك الوفد اللبناني في المفاوضات بثوابته لجهة تثبيت وقف إطلاق النار، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان، وانتشار الجيش اللبناني، وعودة الأسرى وملف إعادة الإعمار، فإن الأولوية لدى الجانبين الأميركي والإسرائيلي تبقى نزع سلاح حزب الله.والثابت أن الضغوط تتزايد على الدولة اللبنانية لنزع سلاح حزب الله، في حين تتجنب السلطة الدخول في اقتتال داخلي مع الحزب في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، خاصة أن المعطيات تشير إلى أن إسرائيل تطالب الدولة اللبنانية بإثبات قدرتها على تفكيك البنية العسكرية للحزب. أمام كل هذه المعطيات والتطورات، يبقى سلاح حزب الله ورقة ضغط في المفاوضات التي تجريها إيران مع الولايات المتحدة، وبالتالي تبقى يده على الزناد رهن القرار الإيراني.

وفي ظل تعقّد المشهد الداخلي والإقليمي، تبرز عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل سلاح حزب الله:

يتمثل السيناريو الأول في استمرار الوضع القائم، أي بقاء السلاح خارج إطار الدولة، وهو سيناريو يرتبط باستمرار التوتر الإقليمي دون حسم أو ما يُعرف بحرب الاستنزاف بين إيران والولايات المتحدة، خاصة وسط مخاوف من أنه، رغم انطلاق مسارات التفاهم من إسلام آباد إلى سويسرا، فإن التوصل إلى اتفاق شامل يبقي رهن شروط متعددة، في مقدمتها السلاح النووي الإيراني وبالتالي تبقى الأذرع الإيرانية في المنطقة "شماعة" ضمن مسار التسويات المرتبطة بالمصالح العليا لإيران.

أما السيناريو الثاني، فيقوم على مسار تدريجي لنزع السلاح ضمن تفاهمات داخلية–خارجية، بما يتيح إعادة دمج القدرات العسكرية لحزب الله ضمن مؤسسات الدولة وفق آليات متدرجة تجنباً لأي صدام داخلي وقد يكون الحل في هذا السياق ضمن خطة وطنية، حيث ربط الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، في وقت سابق أي نقاش حول تسليم السلاح ب "استراتيجية أمن وطني".

في المقابل، يطرح السيناريو الثالث فرضية نزع السلاح الكامل، وهو سيناريو قد يستدعي دعماً دولياً أو قوة أممية لمساندة الجيش اللبناني، ويُعدّ من أكثر السيناريوهات حساسية، إذ يثير تساؤلات حول الاستقرار الداخلي والسلم الأهلي، في ظل مخاوف من انزلاق الوضع إلى مواجهات داخلية، ويُستحضر في هذا السياق أن لحزب الله تجربة مع الداخل اللبناني ولا سيما خلال أحداث 7أيار/مايو 2008، حين اندلعت اشتباكات مسلحة في بيروت ومناطق أخرى بين حزب الله وحلفائه من جهة، وأنصار تيار المستقبل وقوى 14 آذار من جهة أخرى، وذلك عقب قرار الحكومة اللبنانية آنذاك بتفكيك شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله وإقالة مسئول أمني مقرب منه في مطار بيروت.

"ليس هناك وقت أفضل لنزع سلاح حزب الله"

مقال منشور على موقع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، متوفر باللغتين العربية والإنجليزية على الرابط التالي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/lys-hnak-wqt-afdl-lnz-slah-hzb-allh

ديفيد شينكر

مدير برنامج السياسات العربية بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

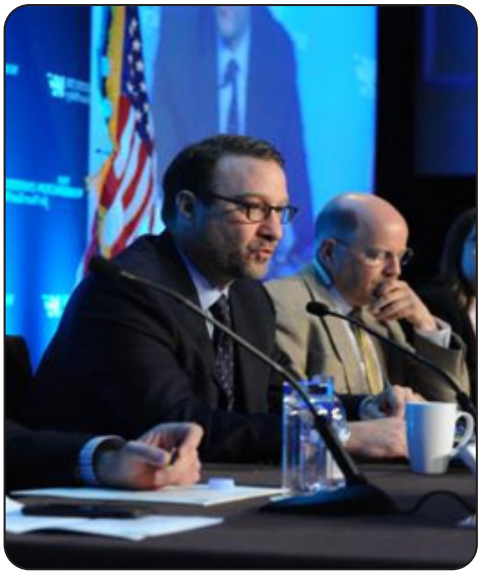

إن لبنان يقف اليوم أمام لحظة سياسية وأمنية استثنائية قد لا تتكرر قريبًا، وربما تمثل الفرصة الأهم منذ نهاية الحرب الأهلية لإعادة بناء مفهوم الدولة واستعادة احتكارها للسلاح. فبحسب هذا الطرح، فإن التغيرات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الأخيرة، وما نتج عنها من إضعاف غير لقدرات "حزب الله" والضغوط الواقعة على داعمه الإيراني، خلقت بيئة مختلفة تتيح للبنان فرصة لإعادة ترسيخ سيادته. إلا أن هذه الفرصة – وفق رؤية الكاتب – قد تضيع إذا أعادت الدولة اللجوء إلى الأدوات التقليدية التي اعتادت استخدامها لإدارة الأزمات، وعلى رأسها "الحوار الوطني".

في هذا السياق، أعلن الرئيس اللبناني جوزيف عون أن الدولة لا تعتزم استخدام القوة لنزع سلاح "حزب الله"، وإنما ستسعى إلى تحقيق ذلك عبر الحوار والتفاوض وإقناع الحزب بالتخلي عن سلاحه بصورة تدريجية وطوعية. كما طرح فكرة إمكانية دمج عناصر الحزب لاحقًا داخل الجيش اللبناني باعتبارها إحدى الصيغ التي قد تسمح بإعادة توحيد القرار العسكري تحت سلطة الدولة.

ولعل دوافع هذا التوجه، هي إن أي مواجهة مباشرة مع الحزب لا تُعد مجرد عملية أمنية محدودة، بل قد تتحول إلى أزمة داخلية واسعة تهدد التوازنات الطائفية

والسياسية الحساسة في لبنان. فالحزب ليس مجرد تنظيم عسكري، وإنما فاعل سياسي واجتماعي يمتلك حضورًا وتأثيرًا واسعًا داخل الدولة والمجتمع. لذلك يبدو خيار التفاوض أقل كلفة وأكثر قدرة على تجنب سيناريو الانفجار الداخلي. لكن هذا النهج قد يشوبه بعض الشكوك، لا بسبب أهدافه، بل بسبب التجربة اللبنانية الطويلة معه. حيث إن التعويل على الإقناع السياسي وحده في ملف ظل مطروحًا لعقود دون حسم قد يؤدي إلى إعادة إنتاج المأزق نفسه بدلًا من تجاوزه.

وتزداد حساسية هذا الملف بعد اتفاق وقف إطلاق النار في ديسمبر 2024 الذي أنهى الحرب بين حزب الله وإسرائيل. فالاتفاق لم يكن مجرد تفاهم لوقف العمليات العسكرية، بل تضمّن – بحسب الكاتب – التزامات سياسية وأمنية واضحة، أهمها التزام الحكومة اللبنانية بتنفيذ قراري مجلس الأمن 1701 و1559 اللذين ينصان على نزع سلاح الميليشيات وترسيخ احتكار الدولة اللبنانية للقوة المسلحة.

في المقابل، وافق حزب الله على إعادة انتشار قواته شمال نهر الليطاني ونقل جزء من عتاده العسكري، لكنه لم يوافق على التخلي الكامل عن سلاحه في بقية الأراضي اللبنانية. ومن هنا يمكن اعتبار أن جوهر الأزمة لا يكمن في إعادة التموضع العسكري، بل في استمرار امتلاك الحزب لقدرات مستقلة خارج مؤسسات الدولة.

ومنذ بدء تنفيذ الاتفاق، اتخذ الجيش اللبناني بعض الخطوات الميدانية لمصادرة أسلحة وتفكيك مواقع للحزب جنوبًا، إلا أن الدولة لم تتوسع في هذه الإجراءات شمال الليطاني، بسبب محدودية الإمكانات والخوف من أن يؤدي التصعيد إلى إعادة إنتاج مشهد الصراع الداخلي. وفي المقابل، استمرت إسرائيل في تنفيذ عمليات ضد عناصر وأهداف مرتبطة بالحزب داخل لبنان.

كما أن العودة إلى "الحوار الوطني" تعكس محاولة لتجنب مواجهة تبدو مكلفة، لكنها تحمل في الوقت نفسه خطر تأجيل الحسم. فمنذ عام 2005 شهد لبنان جولات متكررة من الحوار تحت عناوين مختلفة، أبرزها وضع "استراتيجية دفاعية وطنية" تنظم العلاقة بين الجيش اللبناني وسلاح الحزب، إلا أن هذه المحاولات لم تصل – بحسب الكاتب – إلى نتائج حقيقية.

فالخلاف الأساسي لم يكن حول شكل العلاقة بين الطرفين، بل حول السؤال الجوهري: هل يخضع السلاح بالكامل للدولة أم يبقى للحزب دور عسكري مستقل؟ وفي كل مرة كانت النقاشات تنتهي إلى استمرار الوضع القائم، بينما استمرت الحكومات اللبنانية في اعتماد صيغ سياسية تتعايش مع وجود السلاح بدل حسم مسألته. على ذلك؛ ففي عام 2010 لم تحقق الحوارات تقدمًا ملموسًا، وفي 2012 رُفض اقتراح وضع سلاح الحزب تحت سلطة الجيش اللبناني، ثم أعلن الرئيس ميشال عون عام 2016 دعمه لسلاح الحزب بوصفه عنصرًا مكمّلًا للجيش. وبعد سنوات من المحاولات، انتهت هذه المسارات دون تغيير فعلي في الواقع.

وفي المرحلة الحالية، أعلن حزب الله استعداده للمشاركة في حوار جديد، لكنه ربط ذلك بشروط منها انسحاب إسرائيل من المواقع التي ما تزال موجودة داخل الأراضي اللبنانية، ووقف الاستهدافات العسكرية، فضلًا عن تصريحات أخرى صدرت عن قيادة الحزب تؤكد رفض مبدأ نزع السلاح أصلًا، وهو ما قد يثير شكوكًا حول جدية الوصول إلى تسوية نهائية عبر الحوار. وفي الوقت نفسه، تواجه الحكومة اللبنانية ضغوطًا أمريكية متزايدة لتنفيذ التزاماتها المرتبطة باتفاق وقف إطلاق النار. وترى واشنطن أن تثبيت الهدوء لا ينفصل عن معالجة ملف السلاح خارج الدولة

أما فكرة دمج عناصر الحزب داخل الجيش، فرغم تأكيد الرئيس عون أن المقصود ليس تكرار نموذج "الحشد الشعبي" في العراق، وإنما استيعاب الأفراد داخل المؤسسة العسكرية بصورة فردية، فإن الدمج وحده لا يحقق الهدف إذا لم يؤدِّ إلى إنهاء البنية العسكرية والتنظيمية المستقلة للحزب.

وفي النهاية، يخلص المقال إلى أن لبنان يمتلك فرصة نادرة لإعادة ترسيخ سيادة الدولة بعد التغيرات الأخيرة، لكن استمرار سياسة التأجيل أو الدخول في حوارات طويلة قد يمنح حزب الله وقتًا إضافيًا لإعادة ترتيب أوضاعه. ومن ثم، فإن السؤال الحقيقي لم يعد هل يجب معالجة ملف السلاح، بل ما إذا كانت الدولة اللبنانية مستعدة لاستثمار اللحظة الحالية وتحويلها إلى نقطة تحول في إعادة بناء السلطة واحتكارها للقوة.

خاتمة العدد

تكشف الآراء المطروحة في هذا الإصدار عن أن الجدل حول مستقبل سلاح حزب الله لا يمكن اختزاله في معادلة ثنائية بين النزع أو الإبقاء، بقدر ما يعكس تعقيدات أعمق تتصل بطبيعة الدولة اللبنانية، وتوازناتها الداخلية، وحدود قدرتها على احتكار أدوات القوة، إلى جانب ارتباط هذا الملف بسياقات إقليمية ودولية متشابكة. فبين اتجاه يرى أن سلاح حزب الله لا يزال يمثل عنصر ردع وامتدادًا لمعادلة مقاومة فرضتها اعتبارات تاريخية وأمنية، واتجاه آخر يعتبر أن استمرار وجود السلاح خارج مؤسسات الدولة يضعف السيادة ويؤجل بناء الدولة اللبنانية الحديثة، برزت أيضًا مقاربات وسطية تدعو إلى حلول تدريجية تقوم على الاحتواء وإعادة الدمج وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمقاومة ضمن أطر سياسية ومؤسسية أكثر استقرارًا.

وقد أظهرت المناظرات الفكرية التي تضمنها هذا الإصدار أن نقطة الخلاف الأساسية لم تعد تقتصر على سؤال: هل يجب نزع سلاح حزب الله أم لا؟ وإنما أصبحت تدور حول أسئلة أكثر تعقيدًا تتعلق بكيفية إدارة هذا التحول إن حدث، وشروطه، وتوقيته، والضمانات المحلية والإقليمية المصاحبة له، وما إذا كان يمكن تحقيقه دون إعادة إنتاج أزمات أمنية أو انقسامات داخلية جديدة.

وفي ظل ما تشهده المنطقة من تحولات متسارعة، واستمرار المواجهات العسكرية، وإعادة تشكيل خرائط النفوذ والتحالفات، يبقى ملف سلاح حزب الله أحد الملفات المفتوحة التي لم تُحسم بعد، ليس فقط داخل لبنان، وإنما ضمن معادلات إقليمية أوسع تتجاوز الحدود اللبنانية. ولا يدّعي هذا الإصدار تقديم إجابة نهائية على هذا الجدل، وإنما يسعى إلى تقديم مساحة للنقاش الموضوعي واستعراض تعددية الرؤى، انطلاقًا من أن فهم القضايا المركبة يبدأ أولًا من الاستماع إلى اختلافاتها، قبل محاولة الوصول إلى إجاباتها.

مركز رع للدراسات الاستراتيجية

RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

RCSSEGYPT.COM